

وسائل الشيعة

[298] موسى، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن شعيب قال: كتبت إليه أن رجلاً خطب

إلى عم له ابنته فأمر بعض أخوانه أن يزوجه ابنته التي خطبها وأن الرجل أخطأ باسم الجارية فسمّاها بغير اسمها، وكان اسمها فاطمة فسمّاها بغير اسمها، وليس للرجل ابنة باسم التي ذكر المزوج (1)، فوق: لا بأس به. ورواه الصدوق بإسناده عن محمد بن عبد الحميد (2). 21 - باب أن من شك في إيقاع العقد لم يحكم به إلا مع العلم بوقوعه، وجواز تزويج أربع نسوة في عقد واحد وأن اختلف المهر (25669) 1 - محمد بن يعقوب، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن عبد الله بن الخزرج أنه كتب إليه: أن رجلاً خطب إلى رجل فطالت به الأيام (1) والسنون فذهب عليه أن يكون قال له: افعل أو قد فعل، فأجاب (عليه السلام) فيه لا يجب عليه إلا ما عقد عليه قلبه وثبتت عليه عزمته. أقول: ويأتي ما يدل على الحكم الثاني في ميراث الأزواج في حديث من طلق واحدة من أربع (2) وغير ذلك (3).

(1) في المصدر: الزوج. (2) الفقيه 3: 268 /

1270. الباب 21 فيه حديث واحد (1) الكافي 5: 562 / 25. (1) في المصدر زيادة: والشهور.

(2) يأتي في الباب 9 من أبواب ميراث الأزواج. (3) يأتي في الباب 4 من أبواب ما يحرم

بإستيفاء العدد. (*)